

محدود لا يؤثر في الدلالة الكلية، فقد تركوه على حاله ولم ينشغلوا بتوجيهه، ولذلك قسم ابن قتيبة الإشكال في هذا الباب قائلاً^(١): «وقد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه:

أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركة بنائها، بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها، نحو قوله تعالى:

﴿هُؤَلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ و﴿أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(٢)، ﴿وَهَلْ يُجَازِي إِلَّا الْكُفُورُ﴾^(٣) ﴿وَهَلْ يُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ...﴾ فالإشكال على ما حدده ابن قتيبة هنا، ليس ناتجاً عن تغيير صورة الكلمة يعني رسم حروفها (أو رموزها الكتابية) ما يجعلها لفظاً آخر مختلفاً، ولا حركة بنائها، يعني حالتها الصرفية والإعرابية فيتغير بذلك معنى اللفظ أو وظائف الكلمات في التركيب، وكذلك لم يتغير معناها، أي دلالتها وقيمة هذه الدلالة^(٤)، وهو واضح في المثالين.

«والوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة، وحركات بنائها، بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾^(٥) و﴿رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا، وَ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾^(٦) وَ﴿تَلَقَّوْنَهُ...﴾^(٧).

وفي هذا النوع، كان اختلاف القراءتين، مغيراً (لإعراب الكلمة) أي لوظيفتها في التركيب، أو لحركات بنائها، أي لبنيتها الصرفية بحيث تصبح كلمة أخرى، ذات معنى مختلف، رغم عدم اختلاف «صورتها في الكتاب» أي رموزها الكتابية، فمعنى اللفظ قد تغير هنا، لأن اللفظ تغير، لكن القيمة الدلالية لم تتغير، لأن الحاصل النهائي للمعنى في طلب المباحة، أو تقرير حدوثها، لم يختلف في الموضوعين، بمعنى أن النتيجة كانت في النهاية حدثاً واحداً هو وقوع المباحة بين أسفارهم.

(١) ابن قتيبة، مشكل القرآن، ص ٣٦ وبعدها.

(٢) هود: ٣. (٣) سبأ: ١٧.

(٤) نعني بالقيمة الدلالية للكلمة: دور الكلمة في تكوين دلالة سياقها كلياً وجزئياً، والقيمة الدلالية بعامة هي حاصل المعنى الذي يصل إلى القارئ من قراءة النص.

(٥) سبأ: ٢٩. (٦) النور: ١٥.

(٧) ابن قتيبة، مشكل القرآن، ص ٣٦ وبعدها.